ICANN 69 VIRTUAL ANNUAL GENERAL

ICANN | GAC
Governmental Advisory Committee

مراجعة خدمة دليل التسجيل RDS/WHOIS وسياسة حماية البيانات

الجلسة 6

المحتويات

الهدف من الجلسة 1
معلومات أساسية 2
القضايا 2
اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال اجتماع ICANN69 3
التطورات ذات الصلة 5
مراجعة الحالة الراهنة 5
التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت 8
التركيز: وضع السياسات المستمر وتنفيذها 10
التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs) 12
المواقف الحالية 14
الوثائق المرجعية الرئيسية 15

الهدف من الجلسة

مراجعة آخر التطورات المتعلقة بالجهود المبذولة لجعل نظام WHOIS متوافقًا مع قانون حماية البيانات الساري، ولا سيما بعد نشر التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. بينما من المتوقع أن ينظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN في التقرير، وتوصيات السياسات الخاصة بنظام الوصول الموحد لبيانات التسجيل غير العامة والإفصاح عنها وبيانات الأقلية لأصحاب المصلحة المختلفين لاعتمادها، فمن المتوقع أن يخضع عدد من مجالات السياسة لمزيد من العمل، بما في ذلك دقة بيانات التسجيل وتمييز نشر بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين.

معلومات أساسية

على مدى العقود الماضية، أصبحت المعلومات المتعلقة بالأفراد أو الكيانات التي تحمل اسمًا للنطاق ("بيانات تسجيل النطاق") متاحة بشكل عام من خلال بروتوكول WHOIS وخدمات WHOIS ذات الصلة[1]، وعليه باتت أداةً لا غنى عنها لإسناد المحتوى والخدمات والجريمة على الإنترنت لأصحابها.

وبالتالي، كانت WHOIS موضع اهتمام طويل الأمد لمجتمع ICANN، بما في ذلك GAC، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الصعبة مثل المخاوف المتعلقة بعدم حماية البيانات الشخصية، وعدم دقة بيانات التسجيل.

أجبر بدء العمل بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي في 25 أيار (مايو) 2018 مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة ومجتمع ICANN على جعل نظام WHOIS متوافق مع تنظيم حماية البيانات.

القضايا

يتطلب تحديد السياسات المناسبة لبروتوكول WHOIS، أو كما هو معروف باسم خدمات دليل التسجيل (RDS) مراعاة المسائل المتعلقة بالقدر نفسه من حماية البيانات والممارسات المشروعة والقانونية المرتبطة بحماية الجمهور، بما في ذلك مكافحة السلوك غير القانوني مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الملكية الفكرية والتأكد من الأمن وتعزيز ثقة المستخدم وثقة المستهلك في الإنترنت وحماية المستهلكين وشركات الأعمال. مشورة[2] اللجنة الاستشارية الحكومية المسبقة ولوائح ICANN تقر بهذه المصالح الحيوية.

وأقرت مجموعة العمل المعنية بحماية البيانات بالمادة 29، والمجلس الأوروبي لحماية البيانات بأنه "يجب أن يكون لجهات الإنفاذ المخولة بموجب القانون الحق في الوصول والاطلاع على البيانات الشخصية في أدلة نظام Whois" وأكدت على توقعها بأن تقوم ICANN "بوضع نموذج WHOIS يتيح الاستخدامات المشروعة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل جهات إنفاذ القانون [...]".

ومع ذلك، وفقًا لما تم التركيز عليه في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ومساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية المختلفة منذ اجتماع ICANN60 في أبوظبي (تشرين الثاني (نوفمبر) 2017)، فشلت الجهود المبذولة حتى الآن من قبل مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN في تلبية كل من ضرورة حماية البيانات وحماية المصلحة العامة. وفي الوقت الحالي، يتم حذف الكثير من معلومات نظام WHOIS العامة مرة واحدة دون وجود عملية حقيقية أو آلية للوصول إلى المعلومات للاستخدامات المشروعة. وعلى وجه التحديد، لم يعد من المتوقع أن يكون لدى جهات إنفاذ القانون وجهات حماية البيانات وخبراء الأمن السيبراني وأصحاب حقوق الملكية الفكرية إمكانية الاعتماد على الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لحماية المصلحة العامة[3].

---

[1] انظر الموجز الفني لنظام WHOIS رفيع المستوى لمؤسسة ICANN في (20 نيسان/أبريل 2018)

[2] انظر على وجه الخصوص مبادئ Whois الخاصة بـ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS الخاصة بـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

[3] لمزيد من المناقشة، انظر "أهمية الوصول الموحد إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة" في ورقة مناقشة الجلسة عبر الويب في GAC (بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2019)

اقتراح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال اجتماع ICANN69

1. **تحديد موقف للجنة الاستشارية الحكومية GAC** بشأن قرار مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الأخير (24 أيلول (سبتمبر) 2020) لإعادة توجيه **توصية السياسة** للتقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (31 تموز (يوليو) 2020) إلى مجلس إدارة ICANN، إما استجابة لدعوة قادمة للتعليقات العامة من قِبل مجلس إدارة ICANN، أو لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المحتملة إلى مجلس إدارة ICANN، مع الأخذ في الاعتبار مخاوف السياسة العامة المعبر عنها في بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC (24 آب (أغسطس) 2020). بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في النظر في **المساهمة إلى مجلس الإدارة في سياق التشاور المطلوب للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO مع مجلس إدارة ICANN قبل النظر في توصيات السياسات** لمناقشة "الأسئلة المتعلقة بالاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وبعض المخاوف المعبر عنها داخل بيانات الأقلية المختلفة [...] بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إجراء تحليل إضافي للتكلفة والعائد قبل أن ينظر مجلس إدارة ICANN في جميع التوصيات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لاعتمادها".

2. **النظر في مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومقترحاتها لمعالجة مشكلة بيانات خدمات دليل التسجيل RDS غير الدقيقة** التي يجري معالجتها بما يتعارض مع مبادئ حماية البيانات التي، على عكس توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لم تُعالج خلال المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. يُجيل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO النظر في جهود تحديد النطاق التي تشير إلى أن هذه المشكلة لن تُعالج حتى إطلاق عملية وضع سياسات محددة جديدة (إما عن طريق تصويت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أو قرار من مجلس إدارة ICANN[4]).

3. **وضع مقترحات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للإسهام في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP** المُعاد عقدها التي من المتوقع أن تعالج مشكلتين إضافيتين للسياسات حُدِد أولوياتهما خلال المرحلة 2:
   a. التمييز بين المعاملة ومستوى الحماية المطلوبين **للكيانات الاعتبارية (مقابل الكيانات الطبيعية)**
   b. استكشاف جدوى **جهات الاتصال الفريدة وعناوين البريد الإلكتروني المجهولة الموحدة**

4. **النظر في إشراك الأطراف ذات الصلة** (هيئات حماية البيانات ومجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO) حسب الاقتضاء، **وذلك لحل قضايا السياسات والتنفيذ الإضافية المعلقة** التي تهم المصلحة العامة، بما في ذلك:
   a. ضمان **دقة بيانات التسجيل** في ضوء الأغراض التي تجري معالجة هذه البيانات من أجلها
   b. توضيح **مسؤوليات الإفصاح عن البيانات الشخصية بين ICANN والأطراف المتعاقدة**، بالإضافة إلى **مسألة التحكم**
   c. معالجة عمليات **نقل البيانات الدولية**، عند اجتياز عملية الإفصاح عن بيانات التسجيل مختلف المناطق ذات الاختصاص القضائي
   d. تنفيذ سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO **المتعلقة بتسجيل النطاقات باستخدام خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية** التي أثبتت أنها تضم قدرًا كبيرًا من التسجيلات المسيئة، والتي قد تستفيد

[4] وفقًا للملحق "أ" من لوائح ICANN، مجلس إدارة ICANN "يجوز له طلب تقرير المشكلات بتوجيه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ("المجلس") لبدء العملية الموضحة في دليل عملية وضع السياسات PDP" (القسم 3 من الملحق "أ") وبدء عملية وضع السياسات PDP في النهاية بدون تصويت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO (القسم 5 من الملحق "أ").كما ينص الملحق "أ" على أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، بصفتها لجنة استشارية، "يجوز لها رفع مسألة لوضع السياسات بإجراء تتخذه هذه اللجنة لطلب تقرير المشكلات وإرسال هذا الطلب إلى مدير العاملين ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO." (القسم 3 من الملحق "أ"). ويؤدي هذا إلى إنشاء تقرير المشكلات في غضون 45 يومًا، والذي يخضع بعد ذلك للتعليقات العامة. (القسم 4 من الملحق "أ"). وعند النظر في التعليقات العامة، والانتهاء من تقرير المشكلات، يجوز لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بدء عملية وضع السياسات PDP بالتصويت.

من حماية مزدوجة للخصوصية بموجب سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

5. **مناقشة توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المتعلقة بالنشر في الوقت المناسب وتشغيل** نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) وذلك لنطاقات المستوى الأعلى العام gTLD
   a. قد يرغب أعضاء GAC في النظر في **كيفية اجتماع مبادئ اعتماد GAC مع النظام الموحد المقترح من EPDP للوصول والإفشاء** ((SSAD، التي تعتبر جزء لا يتجزأ، **من شأنها أن تترجم على مستوى البلد/الإقليم** لتنظيم الاعتماد والوصول لمستخدميها من السلطات العامة المحددة
   b. قد يرغب أعضاء GAC أيضًا في الإبلاغ عن المبادرات في حكوماتهم من أجل جمع قائمة الجهات العامة التي تشترط الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة (راجع نقاط العمل في القسم 2.1 من محضر اجتماع ICANN65 واجتماع ICANN66، والقسم 2.3 من محضر اجتماع ICANN67)

6. الاستمرار في **تقييم فعالية الترتيبات المؤقتة للوصول إلى البيانات غير العامة** بما يتفق مع المشورة الواردة في بيان مونتريال للجنة الاستشارية الحكومية GAC (6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019) وقبول مجلس إدارة ICANN لهذه المشورة (26 كانون الثاني (يناير) 2020)، بما في ذلك:
   a. **وضع نموذج للطلبات القياسية التطوعية** بين منظمة ICANN وكل من مجموعتي أصحاب المصلحة في السجلات وأمناء السجلات
   b. **توثيق التزامات الأطراف المتعاقدة ونقاط الاتصال** فيما يخص توفيرهم للوصول المعقول إلى بيانات التسجيل غير العامة
   c. **تعليمات واضحة حول كيفية تقديم الشكاوى والإبلاغ عن تلك الشكاوى** باعتباره جزءًا من تطور أنظمة الامتثال في ICANN المتوقع حدوثه بحلول الربع الثالث من العام 2020
   d. **قدرة ICANN على إنفاذ المطلب الخاص بقيام الأطراف المتعاقدة بتوفير وصول معقول** في حالة رفض ذلك الوصول أمام الجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية

التطورات ذات الصلة

مراجعة الحالة الراهنة

- **من المتوقع أن يظل نظام السياسة المؤقتة** الحالي المطبق على بيانات تسجيل gTLD **ساري المفعول في المستقبل القريب، لكنه قد لا يضمن الوصول** إلى البيانات غير العامة للجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية
  - وبعد التعليقات والآراء المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (24 نيسان/أبريل 2019)، في 15 أيار/مايو 2019، اتخذ **مجلس إدارة ICANN** إجراءً (وردت تفاصيله في بطاقة سجل الأداء) بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة التيوضعت الأساس لنظام السياسة المستقبلية فيما يتعلق ببيانات تسجيل gTLD . في 20 أيار/مايو 2019، انتهت صلاحية المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام، وتم استبدالها بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام، والتي تتطلب من **الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير التي تتوافق مع المواصفة المؤقتة**، في نفس وقت تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية بمجرد اكتمال تنفيذ توصيات السياسات من المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP.
  - وفي بيان مونتريال الختامي (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC النصح إلى مجلس إدارة ICANN بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم نطاق غير عام يعمل بشكل فعال". وقد قَبل مجلس إدارة ICANN في بطاقة درجات نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية (26 كانون الثاني/يناير 2020) هذه النصيحة ووجه منظمة ICANN إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الموثقة بمزيد من التفصيل في هذه النشرة.
  - وكما توقع مجلس الإدارة ردًا على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، نشرت إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN استمارات شكوى جديدة وتقوم الآن بالإبلاغ عن البيانات[5] بسبب ما يعتبر انتهاكات للمواصفة المؤقتة الخاصة ببيانات تسجيل نطاقات المستوى الأعلى العام gTLD منذ 1 شباط (فبراير) 2020.
- **اختُتمت الآن عملية وضع السياسات في المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP** التي هدفت إلى اقتراح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) لنطاقات المستوى الأعلى العام gTLD، **وذلك** بنشر التقرير النهائي (31 تموز (يوليو) 2020). وأُعرِب عن مستوى كبير من الاختلاف من جانب العديد من أصحاب المصلحة الموثق في تحديدات التوافق في الآراء (الملحق "د") وبيانات الأقليات (الملحق "هـ")، بما في ذلك بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC (24 آب (أغسطس) 2020).
  - **تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن** جوانب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المتعلقة **باعتماد مقدمي الطلبات ومركزية الطلبات** (التوصيات 1-4 و11 و13 و15-17). بمجرد تنفيذها، ينبغي لهذه التوصيات أن تُحسِّن الأنظمة المجزأة الحالية بتوفير نقطة دخول مركزية لطلب الوصول إلى بيانات التسجيل، وفقًا لمعايير محددة بوضوح، وتوفير ضمانات للمعالجة المناسبة (بما في ذلك الضمانات لموضوعات البيانات ومقدم الطلب).
  - **لم يتمكن أصحاب المصلحة من الاتفاق على** توصيات السياسات اللازمة لتوفير **نظام موحد للإفصاح** يلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطات العامة (التوصيات 5-10 و12).
  - وفي حين أن **آلية التطور** كانت لضمان أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يمكن أن يتطور نحو مزيد من المركزية والمزيد من الأداء الآلي لقرارات الإفصاح (التوصية 18) كجزء

[5] راجع الصفحة الرئيسية للامتثال التعاقدي في ICANN لشهر آب (أغسطس) 2020 تحت العناوين "شكاوى [السجل / أمين السجل] مع الدليل على الانتهاك المزعوم للمواصفة المؤقتة – 1 شباط (فبراير) 2020 حتى تاريخه" واستفسارات / إشعارات "[السجل / أمين السجل] المتعلقة بالمواصفة المؤقتة المرسلة والمغلقة في آب (أغسطس) 2020"

من تسوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، **فلم يكن أصحاب المصلحة قادرين على الاتفاق** على نطاق توصيات التطور التي لن تتطلب عملية وضع سياسات جديدة تمامًا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأداء الآلي والمركزية لقرارات الإفصاح.

- وعلى الرغم من المستويات الكبيرة للتحفظ والمعارضة، **فقد تبنى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO توصيات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP** لتوجيهها إلى مجلس إدارة ICANN للنظر فيها، **مع طلب التشاور مع مجلس الإدارة** في هذه الأثناء، وأثناء النظر أيضًا في المزيد من عمل السياسات بشأن قضايا السياسات التي لم تعالجها العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

  - اعتمد قرار المنظمة الداعمة للأسماء العامة 24) GNSO أيلول (سبتمبر) 2020) توصية المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP رقم 18 التي تسعى إلى إنشاء نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، على الرغم من تصويت دوائر الأعمال والملكية الفكرية ضد هذا الاقتراح[6].

  - كما يتضمن القرار **طلبًا إلى مجلس إدارة ICANN للتشاور** قبل النظر في توصيات السياسات **لمناقشة "الأسئلة المتعلقة بالاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وبعض المخاوف المعبر عنها داخل بيانات الأقلية المختلفة** [...] بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إجراء تحليل إضافي للتكلفة والعائد قبل أن ينظر مجلس إدارة ICANN في جميع التوصيات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لاعتمادها[7]".

  - **تواصل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أيضًا نظرها** لمقترح رئيس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (10 أيلول (سبتمبر) 2020) لمعالجة **ما يسمى بقضايا سياسة "الأولوية 2"** التي لم تُعالج خلال المرحلة 2 من المنظمة الداعمة للأسماء العامة EPDP، ومن المتوقع أن يتقرر خلال ICANN69 ما يلي:

    - إعادة عقد العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لمعالجة مسألة **الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين** و**جدوى جهات الاتصال الفريدة** للحصول على عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحد.
    - تشكيل فريق تحديد النطاق الذي يتكون من متطوعين من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بالإضافة إلى اللجان الاستشارية المهتمة لتسهيل فهم مسألة **الدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS** قبل المزيد من عمل السياسات.

- قدم الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN وقيادة مجلس إدارة ICANN إلى قادة اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة في ICANN اقتراحًا لتأسيس مرحلة التصميم التشغيلي (بتاريخ 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2020) من أجل" السماح لمجلس الإدارة بالحصول على معلومات ذات صلة بأي قضايا تشغيلية وتزويد الموارد مرتبطة بجهود تنفيذ سياسة معينة [...] قبل إجراء مجلس الإدارة بشأن توصيات السياسة المعتمدة من GNSO " مشيرا إلى أن هذا من المحتمل أن تكون هناك حاجة فقط لجهود التنفيذ المعقدة والمكلفة أو غيرها من جهود التنفيذ واسعة النطاق."لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه العملية تعتبر تلبية لتوصيات المرحلة الثانية من EPDP أم لا.

- **عالجت مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الأخيرة مع رئيس ICANN التنفيذي المخاوف ومسائل التنفيذ التي من المتوقع أن تُناقش بشكل أكبر** بين قادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومؤسسة

[6] راجع حيثيات هذه الأصوات ضد اعتماد توصيات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في بيان دائرة الأعمال BC وبيان دائرة الملكية الفكرية IPC. أصدرت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG أيضًا بيانًا يدعم تصويتهما لصالح التوصيات.

[7] أثناء مكالمة قيادة GAC/GNSO الأخيرة (29 أيلول (بتاريخ سبتمبر) 2020) وأثناء ما قبل ICANN69 مكالمة GAC/GNSO للانضمام (بتاريخ 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2020)، أوضحت قيادة GNSO أنها تنوي تركيز هذه المشاورات على مسألة الاستدامة المالية وأنه من غير المتوقع تغيير توصيات سياستها إلى مجلس إدارة ICANN.

ICANN وفقًا لاتصال من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى العضوية (17 أيلول (سبتمبر) 2020): أثناء مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع رئيس ICANN التنفيذي: سياسة نظام WHOIS/القانون العام لحماية البيانات WHOIS/GDPR (28 أيار (مايو) 2020):

- سلَّط رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وقادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على **التحديات المستمرة التي تواجه السلطات العامة للوصول إلى بيانات التسجيل** والمخاوف المتعلقة **بقدرة امتثال ICANN لتحدي حالات الرفض غير المشروع للوصول** من قِبل الأطراف المتعاقدة بعد خطاب ICANN الأخير إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB (22 أيار (مايو) 2020).
- ناقش رئيس ICANN التنفيذي الاختلافات بين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المقترح والنموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM في ICANN، حيث **يُسهِّل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD معالجة الطلبات من قِبل الأطراف المتعاقدة بطريقة لامركزية، ولكن لا يُحمِّل مزيدًا من المسؤولية على ICANN فيما يتعلق بقرارات الإفصاح عن البيانات**، على الرغم من استعداد المؤسسة (وكذلك مجلس إدارة ICANN) لتولي هذه المسؤولية على النحو المنصوص عليه في النموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM.
- وأكد مدير ICANN التنفيذي على أن **منظمة ICANN تواصل عملها نحو التوصل إلى طريقة** لتولي قدرًا أكبر من المسئولية **لتسهيل الإفصاح عن بيانات التسجيل للجهات الأخرى متى ما كان ذلك مناسبًا من حيث المصلحة العامة.**

أثناء حوار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع رئيس ICANN التنفيذي (14 أيلول (سبتمبر) 2020)، عقب خطاب رئيس ICANN التنفيذي إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (10 أيلول (سبتمبر) 2020) ردًا على بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC (24 آب (أغسطس) 2020):

- دعا رئيس ICANN التنفيذي المشرعين ذوي الصلة إلى تقديم مساعدتهم في **تسهيل تفسير قانون حماية البيانات الساري**
- كرر ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بأن هناك خطر عدم الامتثال للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) إذا لم يجري توضيح **الخطوات المعقولة التي يجب أن يتخذها المتحكمون بالبيانات لتحقيق دقة البيانات**
- وفيما يتعلق بموضوع **التحكم**، اقترح ممثلو المفوضية الأوروبية أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) لنطاقات المستوى الأعلى العام gTLD يجب أن يوفر وضوحًا حول أدوار الأطراف المختلفة ومسؤولياتهم، ودعوا ICANN إلى إنشاء اتفاقيات تحكم كجزء من تفصيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لتجنب خلق حالة من عدم اليقين.
- أما فيما يتعلق **بقرارات الإفصاح**، شارك رئيس ICANN التنفيذي وجهة نظر ICANN بأن الأطراف المتعاقدة تتحمل المسؤولية القانونية لاتخاذ هذا القرار وكرر طلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لتوضيح الأساس لبيانها بأن منح الأطراف المتعاقدة حرية التصرف الكاملة في مراجعة طلبات الإفصاح "قد يقوِّض الالتزام لضمان استمرار صلاحية بيانات تسجيل اسم النطاق كأداة للدفاع عن حقوق الجمهور ومصالحه، والوكالات المكلفة بحماية الجمهور، ودوائر الأعمال والملكية الفكرية".

في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2020، أرسل الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN خطابًا إلى المفوضية الأوروبية طالبًا مساعدتها في الحصول على قدر أكبر من الوضوح القانوني بشأن القضايا المذكورة أعلاه التي تمت مناقشتها مع GAC.

التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت

- بعد إجراء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 أيار (مايو) 2019)، انتهت صلاحية المواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD في 20 مايو 2019، ويتم استبدالها الآنبسياسة بيانات تسجيل الدخول إلى gTLDs التي تتطلب **من الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير المتسقة مع المواصفات المؤقتة**، في انتظار تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية وفقًا لتوصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- قدمت مؤسسة ICANN وممثلي المجتمع في فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، الذين يصيغون اللغة التي أصبحت في نهاية المطاف سياسات الإجماع القابلة للتنفيذ تعاقديًا لدى ICANN خطة من 3 مراحل **وذلك لتنفيذ التسجيل النهائي لسياسة البيانات، تمشيًا مع المبادئ المنصوص عليها في التوصية 28 من المرحلة 1**لخطة العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- لكن، وكما ذُكرلمجلس GNSO في (2 تشرين الأول (أكتوبر) 2019)، **رأي فريق عمل تنفيذ التوصيات أن الموعد النهائي للتنفيذ الموافق 29 شباط (فبراير) 2020 "غير مجديًا"**، نظرًا للنطاق الواسع للعمل والتعقيد، **وعدم القدرة على توفير أي جدول زمني** في هذه المرحلة.

- نتيجةً لذلك، **لن يتم تناول تأثير المواصفة المؤقتة على تحقيقات إنفاذ القانون**، كما تمت الإشارة إليه فيالقسم 4.2 من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) والمشار إليها في إدخال GAC إلى مجلس إدارة ICANN في (24 نيسان (أبريل) 2019)، **على المدى القصير**. وتشمل المخاوف:
  - تحتوي المواصفات المؤقتة على وصول مجزأ إلى بيانات التسجيل، التي تحكمها الآن الآلاف من السياسات المتميزة اعتمادًا على أمين السجل المعني
  - فشلت المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة في تلبية احتياجات محققي إنفاذ القانون والأمن الإلكتروني (مع وجود مخاوف مماثلة لأولئك المشاركين في حماية الملكية الفكرية) بسبب:
    - تأخر التحقيقات أو وقفها؛
    - لا يعرف المستخدمون كيفية طلب الوصول إلى المعلومات غير العامة؛
    - وقد تم منع العديد من أولئك الذين يسعون إلى الوصول.

- في المشورة التي قدمتها في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (14 آذار (مارس) 2019) في اجتماع ICANN64، شددت اللجنة الاستشارية الحكومية على الحاجة إلى "التنفيذ السريع للسياسات الجديدة لخدمات دليل التسجيل عند وضعها والاتفاق عليها، بما في ذلك عن طريق إرسال أجزاء مميزة إلى التنفيذ عند الموافقة عليها، مثل الأسئلة المؤجلة من المرحلة الأولى". في رده (15 أيار (مايو) 2019)، وافق مجلس إدارة ICANN على هذه المشورة وذكر أنه "سيبذل قصارى جهده، في حدود سلطته واختصاصه، وفي ضوء اعتبارات أخرى ذات صلة"

- فيمشورتها في البيان الختامي بمونتريال للجنة الاستشارية العامة في ICANN66 (6تشرين الثاني (نوفمبر) 2019)، أشارت اللجنة الاستشارية العامة إلى مجلس إدارة ICANN بما يلي: "اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان قيام مؤسسة ICANN وفريق مراجعة تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العملية المعجّلة لوضع السياسات بإنشاء خطة عمل مفصلة تحدد جدولًا واقعيًا محدثًا لإكمال عملها وتزويد اللجنة الاستشارية العامة وإبلاغها بحالة التقدم المحرز بحلول 3 كانون الثاني (يناير) 2020؛" وردًا على ذلك، وصف مدير ICANN التنفيذي في خطاب موجه إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 6 كانون الثاني/يناير 2020)، الوضع الراهن والتحديات الماثلة أمام الجهود.

- وإلحاقًا بنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في مونتريال (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت "بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام يعمل بشكل فعال" يحظى بقبول مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2020). وطبقًا لذلك، وجّه مجلس الإدارة منظمة ICANN إلى:

- تثقيف أصحاب المصلحة بشأن التزام الأطراف المتعاقدة بمعالجة طلبات البيانات غير العامة وإتاحة الروابط الموصلة إلى معلومات أمين السجل والسجل ونقاط الاتصال حول هذا الموضوع
- التعاون مع مجموعات أصحاب المصلحة من السجلات وأمناء السجلات من أجل وضع نموذج طلب قياسي طوعي وإتاحته لطلب الوصول استنادًا إلى سياسة الإجماع الحالية
- نشر تعليمات واضحة على صفحة الويب الخاصة بإدارة الامتثال في ICANN تصف كيفية تقديم شكوى تتعلق بطلب وصول من جهة خارجية.
- تجميع ونشر بيانات المؤشرات الشهرية المتعلقة بشكاوى الوصول إلى جهات خارجية بمجرد توفر تلك النماذج في نظام تقديم شكاوى الامتثال الجديد

- بعد الخطوات الأولية المؤقتة في تنفيذ قرار مجلس الإدارة، كما ذكرت إلى GAC PSWG خلال ICANN67، اعتبارًا من ICANN69، أبلغت مؤسسة ICANN عن توفر نماذج **شكوى** استمارات جديدة **جنبًا إلى جنب مع بيانات الإبلاغ عن الامتثال إلى ICANN**[8] للانتهاكات المزعومة للمواصفات المؤقتة على بيانات تسجيل gTLD.في غضون ذلك، قدمت الأطراف المتعاقدة الرؤى العملية الخاصة بهم حول الكشف عن البيانات للأطراف المتعاقدة (بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر) 2020).

- في أعقاب شكاوى مقدمة من هيئة حماية البيانات إلى ICANN فيما يخص رفض أمناء السجلات طلباتهم بالحصول على "وصول إلى بيانات تسجيل غير عامة دعمًا لتحرياتها حول ما أشيع من انتهاكات لقانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي تم الإبلاغ به إلى الهيئة من جانب صاحب (أصحاب البيانات) ضمن اختصاصها القضائي"، طلب مدير ICANN التنفيذي الحصول على الإرشادات والتوجيهات من مجلس حماية البيانات الأوروبية (بتاريخ 22 أيار/مايو 2020) حول "كيفية موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصالح أصحاب البيانات المعنيين" وذلك من أجل مساعدة منظمة ICANN على "تقييم ما إن كان أمين السجل (بصفته المتحكم في البيانات) قد حقق توازنًا مناسبًا بين المصالح المشروعة التي ينشدها الآخرون المطالبون بها في مقابل المصالح أو الحقوق الأساسية والحريات الخاصة بصاحب البيانات". وقد أكد الخطاب علاوة على ذلك أنه "[في] حالة عدم توفير تلك الإرشادات، التي يمكن أن تعود بالنفع على إنفاذ ICANN للاتفاقيات المبرمة مع أمناء السجلات والسجلات، فسوف تواصل منظمة ICANN وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين مواجهة صعوبات في ضمان أن الجهات المعنية بحماية البيانات وغيرها من أصحاب المصالح المشروعة في هذه البيانات لها القدرة على الحصول على وصول متسق إلى البيانات اللازمة لحماية مصالحهم المشروعة والمصلحة العامة".

[8] راجع الصفحة الرئيسية للامتثال التعاقدي في ICANN لشهر آب (أغسطس) 2020 تحت العناوين "شكاوى [السجل / أمين السجل] مع الدليل على الانتهاك المزعوم للمواصفة المؤقتة – 1 شباط (فبراير) 2020 حتى تاريخه" واستفسارات / إشعارات "[السجل / أمين السجل] المتعلقة بالمواصفة المؤقتة المرسلة والمغلقة في آب (أغسطس) 2020"

التركيز: وضع السياسات المستمر وتنفيذها

- بتاريخ 31 تموز (يوليو) 2020، أكمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP رسميًا مداولات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، التي بدأت في أيار (مايو) 2019 تحت قيادة جانيس كاركلينز، سفيرة لاتفيا لدى الأمم المتحدة في جنيف ورئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة، وبتمثيل من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC يتألف من:

3 "أعضاء" من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:	3 "بدلاء":
لورين كابين (الولايات المتحدة)	رايان كارول (الولايات المتحدة)
كريس لويس إيفانز (المملكة المتحدة)	أولغا كافالي (الأرجنتين)
جورجيوس تسنلينتيس (المفوضية الأوروبية)	راؤول غوساين (الهند)

- لقد كان فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات في الأساس يستهدف إصدار تقريره النهائي بحلول اجتماع ICANN67. كما سلط الضوء خلال الندوة عبر الويب للجنة الاستشارة الحكومية GAC بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (25 أيلول (سبتمبر) 2019) وورقة المناقشة المرتبطة بها: شارك ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التوقع بأن "توصيات سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP **من المرجح أن تتكون من افتراضات ومبادئ وإرشادات عالية المستوى والتي ستتطلب عمل تنفيذ كبير** قبل أي نظام مركزي أو موحد يمكن العمل به".

- كان **نطاق العمل[9] في المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP** التركيز على وضع توصيات السياسة لمشاركة بيانات التسجيل غير العامة مع أطراف ثالثة، المعروف أيضًا باسم **نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)**، وأيضًا إدراج معالجة ما يسمى بنود أو **قضايا "الأولوية 2" التي لم تُعالج بالكامل في المرحلة 1** بما في ذلك: التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين ودقة بيانات التسجيل وجدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن هذا لن يكون هو الحال، كما يتضح من الوارد في ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 (26 أذار (مارس) 2020)، في ضوء المشورة القانونية التي تلقاها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وضغوط الجدول الزمني التي دعمت **اعتراضات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة غير التجارية لمواصلة النظر في هذه القضايا كجزء من المسار الحرج لاستكمال المرحلة 2.**

- **نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)** كما هو مقترح في التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (7 شباط (فبراير) 2020) والموصوف في ملخص اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (17 شباط (فبراير) 2020)، المتصور مبدئيًا:
  - مركزية الطلبات ولامركزية الاستجابات، مع التطور المستمر للنموذج، نحو زيادة الأتمتة والتوحيد القياسي
  - إنشاء آلية لتقديم المشورة لمؤسسة ICANN والجهات المتعاقد على التطور والتحسين المستمر لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة
  - أتمتة الإفصاح استجابةً لطلبات بعض السلطات العامة
  - استيفاء وتلبية قوانين حماية البيانات المعمول بها في جميع أنحاء العالم، وليس فقط قانون حماية البيانات العامة GDPR

[9] والذي أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتحديده بوضوح (14 آذار (مارس) 2019)

- ومع ذلك، بعد المداولات التي أجراها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP منذ إصدار التقرير الابتدائي للمرحلة 2، بما في ذلك النظر في التعليقات العامة، **فتوصية سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD النهائية**، على النحو المبين في التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (31 تموز (يوليو) 2020) وتحديدات التوافق في الآراء (الملحق "د")، **لم تكن مُرضية تمامًا للجنة الاستشارية الحكومية GAC وأصحاب المصلحة الآخرين** الذين قدموا بيانات الأقلية (الملحق "هـ").
- وعلى وجه الخصوص، **قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC**، إلى جانب بيانات اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ودائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC، ومعظمها يدعمه، بيان أقلية (24 آب (أغسطس) 2020) الذي أشار إلى أن التوصيات النهائية للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:
  - خلصت إلى نظام إفصاح مجزأ بدلاً من أن يكون مركزيًا؛
  - لا تحتوي على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح؛
  - لا تعالج بشكل كافٍ مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك؛
  - لا تحتوي على آليات موثوقة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) للتطور استجابةً لزيادة الوضوح القانوني؛ و
  - قد تفرض شروطًا مالية تخاطر بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يدعو إلى تكاليف غير متناسبة لمستخدميه بما في ذلك أولئك الذين يكتشفون تهديدات الأمن السيبراني ويتصرفون وفقًا لها؛
  - لا تعالج المشكلات الرئيسية، وأبرزها دقة البيانات وإخفاء البيانات من الكيانات القانونية غير المحمية بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR واستخدام رسائل البريد الإلكتروني مجهولة الهوية.
  - قد تستفيد من زيادة توضيح الحالة والدور لكل من المتحكمين بالبيانات والمعالجين لها.
- وعلى الرغم من هذا المستوى من التحفظ والمعارضة، **تبنّى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO توصيات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لينظر فيها مجلس إدارة ICANN** في قرار (24 أيلول (سبتمبر) 2020) صوتت ضده دوائر الأعمال والملكية الفكرية.
وقدموا حيثيات لمعارضتهم في البيانات المذكورة: انظر بيان دائرة الأعمال BC وبيان دائرة الملكية الفكرية IPC[10].
- طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تضمن **المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO معالجة مشكلات سياسة "الأولوية 2" على الفور في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في المرحلة 3 النهائية**. وفي هذا الصدد، **كانت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO تدرس** مقترح رئيس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (10 أيلول (سبتمبر) 2020)، ومن المتوقع أن تقرر خلال اجتماع ICANN69 ما يلي:
  - إعادة عقد العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لمعالجة مسألة **الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين** و**جدوى جهات الاتصال الفريدة** للحصول على عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحد.
  - تشكيل فريق تحديد النطاق الذي يتكون من متطوعين من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بالإضافة إلى اللجان الاستشارية المهتمة لتسهيل فهم مسألة **الدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS** قبل المزيد من عمل السياسات.

[10] راجع حيثيات هذه الأصوات ضد اعتماد توصيات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في بيان دائرة الأعمال BC وبيان دائرة الملكية الفكرية IPC. أصدرت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG أيضًا بيانًا يدعم تصويتهما لصالح التوصيات.

التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs)

- **بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام 2018، قدمت ICANN تقريرًا**[11] عن عملها مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأوروبية التي تسعى إلى الحصول على وضوح قانوني بشأن نموذج وصول موحد محتمل، واستكشافها للطرق القانونية والتقنية لتعزيز المسؤولية لتوفير الوصول إلى جهات غير عامة بيانات التسجيل أثناء إنشاء حل موحد قابل للتوسع عالمياً للوصول إلى البيانات.

- فيما يتعلق بهذه الجهود، فقد قدمت ICANN لتعليقات المجتمع اثنين من التعديلات لوثائق الإطار الخاصة به فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد: عناصر إطار لنموذج وصول موحد (18 تموز (يونيو) 2018) ومسودة إطار عمل لنموذج ممكن للوصول الموحد (20 آب (أغسطس) 2018). قدمت اللجنة الاستشارية العامة تعليقات مبدئية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).

- بين تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 وأيار (مايو) 2019، تم إنجاز العمل في المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة من أجل التوصل إلى حل فني يجعل مؤسسة ICANN هي الكيان الوحيد الذي بإمكانه تلقي استعلامات معتمدة بشأن بيانات التسجيل غير العامة. في 2 أيار (مايو) 2019، أعلنت المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) تقديم نموذجها الفني النهائي في (30 نيسان (أبريل) 2019) إلى المدير التنفيذي لمؤسسة ICANN والذي أشار إلى أنه سيتم استخدامه في المناقشات مع المفوضية الأوروبية ومجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية.

- في 25 تشرين الأول (اكتوبر) 2019، أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN أنها الآن يطلب رسميًا التوضيح من مجلس حماية البيانات الأوروبية بشأن ما إذا كان النموذج الموحد للوصول الى البيانات القائم على النموذج الفني للمجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) أن يمتثل للقانون العام لحماية البيانات، بناءً على ورقة جديدة تستكشف نموذج وصول موحد لبيانات تسجيل gTLD. تتضمن الورقة المكونة نم 21 صفحة مجموعة من 5 أسئلة (القسم 8 ص 19) التي ناقشتها اللجنة الاستشارية العامة في جلسة عامة خلال ICANN66 (3 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019).

- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوصت الهيئة البلجيكية لحماية البيانات -في ردها الموجه إلى مدير ICANN التنفيذي- **منظمة ICANN بمواصلة جهودها لتصميم نظام شامل** للتحكم في الوصول إلى البيانات ويأخذ هذا النظام بالحسبان الاشتراطات الأمنية وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى وكذلك اشتراطات المساءلة. ولم يوفر الرد أي آراء نهائية بخصوص الأسئلة التي ضمّنتها منظمة ICANN في الوثيقة. تنص الرسالة على أن السياسة والضمانات ذات الصلة التي سيضعها المجتمع لأجل تطبيقها في نموذج UAM ستكون مهمة للغاية لتقييم فيما لو يعمل النموذج المركزي على زيادة أو نقصان مستوى الحماية الذي يتمتع به الأشخاص الاعتياديين. وفيما يخص الأدوار والمسؤوليات، تنص الرسالة على أن الأطراف المشاركة في نشاط المعالجة لا يمكنها ببساطة تعيين الطرف الذي يجب اعتباره بمثابة وحدة تحكم أو وحدة تحكم مشتركة؛ وهناك حاجة فيما يتعلق بهذه النقطة للنظر في كل حالة والبت فيها على حدة. وتمت الإشارة إلى مراسلات سابقة صادرة عن مجموعة عمل المادة 29، والتي تضمنت عبارة "للوهلة الأولى قد يبدو أن...ICANN والسجلات هي وحدات تحكم متضامنة".

- **وفي اجتماع للمتابعة مع الهيئة البلجيكية لحماية البيانات** (بتاريخ 14 شباط/فبراير 2020)، ناقش ممثلون من منظمة ICANN ومن المفوضية الأوروبية ورئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات جانيس كاركلينز ورقة نموذج الوصول الموحد، والتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم

[11] لقد تم ذلك من خلال مدونة تحديث القانون العام لحماية البيانات لدى ICANN وحماية البيانات/الخصوصية (24 أيلول (سبتمبر) 2018)، وعرض تقديمي قدمه الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN خلال اجتماع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات وجهًا لوجه (25 أيلول (سبتمبر) 2018)، وندوة تحديث حماية البيانات/الخصوصية (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018)، وتقرير حالة إلى اللجنة الاستشارية العامة (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) استجابة لمشورة اللجنة الاستشارية العامة وقضايا حماية البيانات/الخصوصية: مدونة الملف الختامي لاجتماع ICANN63 والخطوة التالية (8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018).

الأسماء العامة EPDP ونظر مجلس إدارة ICANN في توصيات المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP:

- **فيما يخص إمكانية تطوير نموذج مركزي متوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن خطابهم كان الهدف منه أن يكون تشجيعًا على مواصلة الجهود الرامية إلى وضع نظام شامل من أجل الوصول، وليس الهدف منه إعاقة ومنع وضع نموذج مركزي. وبالأحرى، فقد تمت الإشارة إلى أن نموذجًا مركزيًا هو الأجدر بالتقصي والبحث ويبدو أنه خيار "منطقي" أفضل من حيث الأمن وأيضًا لصالح أصحاب البيانات. وقد حذروا كذلك من أن الهيئة البلجيكية لحماية البيانات لم تكن في موقف يؤهلها إلى تقديم رأي محدد حول مسألة الرقابة والتحكم في ذلك النموذج.

- **وفيما يتعلق بأتمتة الإفصاح ردًا على طلبًا الجهات الأخرى**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن قانون حماية البيانات العامة GDPR لن يحول دون أتمتة الوظائف المختلفة في نموذج للوصول، شريطة أن تكون له القدرة على توضيح أن أي خوارزمية تعمل على أتمتة صنع القرارات تراعي المعايير ذات الصلة التي يشترطها قانون حماية البيانات العامة GDPR لتلك القرارات.

- وفي خطاب مؤرخ 22 أيار/مايو 2020، سعي مدير ICANN التنفيذي إلى لفت انتباه مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB إلى أن الهيئات المعنية بإنفاذ قانون حماية البيانات العامة GDPR تواجه تحديات في الحصل على وصول واطلاع على بيانات التسجيل غير العامة بسبب نقاط عدم اليقين التي تحيط بتقييم المصالح المشروعة حسب المادة 6.1(و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR. **ورحّب مدير ICANN التنفيذي بإقرار أكثر وضوحًا لأهمية بعض المصالح المشروعة**، والتي تشمل المصالح العامة ذات الصلة، مقرونًا بإرشادات أكثر وضوحًا حول موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصلحة أصحاب البيانات، **في سياق الإرشادات التوجيهية المتوقعة من مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB حول موضوع المصلحة المشروعة لجهة التحكم في البيانات** طبقًا لبرنامج عمل مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB في 2020/2019.

- بعد حوار الرئيس التنفيذي لـ GAC / ICANN (بتاريخ 14 أيلول (سبتمبر) 2020)، وإحالة بيان الأقلية من GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة الثانية من EPDP (بتاريخ 24 آب (أغسطس) 2020)، سعى الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN للحصول على دعم المفوضية الأوروبية (بتاريخ 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2020) **من أجل "الحصول على قدر أكبر من الوضوح واليقين القانونيين فيما يتعلق بتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات" على وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا التحكم ودقة بيانات التسجيل وعمليات نقل البيانات الدولية**. أبرز الخطاب أن ICANN "ومجتمع ICANN شرعا في بذل جهد لضمان حماية حقوق موضوعات البيانات دون التضحية بالجهود الحاسمة لأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك السلطات العامة في جميع أنحاء العالم"، تمشيًا مع طلب السلطات العامة المستمر (بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) "طريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للتطبيق للوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة للمستخدمين الذين لديهم مصلحة مشروعة أو أساس قانوني آخر كما هو منصوص عليه في اللائحة العامة لحماية البيانات." وأشار إلى أن "يقوم مجتمع ICANN بتطوير سياسات لنطاقات gTLD في إطار القانون.لا يمكن لعملية وضع سياسة المجتمع، ولا ينبغي أن تكون قادرة على تعريف أو تفسير أو تغيير القانون المعمول به.وبالتالي، فإن التوصيات التي طورها مجتمع ICANN فيما يتعلق بـ SSAD تتأثر بشكل كبير بعدم اليقين القانوني ونقص الوضوح الموجود في ظل اللائحة العامة لحماية البيانات فيما يتعلق بعدد من المشكلات".وجاء في الخطاب "من الضروري إجراء مزيد من الحوار مع سلطات حماية البيانات [...] للتأكد من أن ICANN يمكنها تنفيذ آلية للوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة والتي يمكن التنبؤ بها وشفافة وخاضعة للمساءلة وتحمي حقوق موضوعات البيانات وتفي أيضًا بـ احتياجات الأطراف التي لديها مصلحة مشروعة في الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD كما نصحت به اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لـ ICANN [...]".

المواقف الحالية

- بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات المستوى الأعلى العام gTLD (24 آب (أغسطس) 2020)
- تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (5 أيار (مايو) 2020)
- إسهام اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير المبدئي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (24 آذار (مارس) 2020)
- بيان GAC اللجنة الاستشارية الحكومية الصادر باجتماع ICANN67 (14 أذار (مارس) 2020) لمتابعة تنفيذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان مونتريال للجنة الاستشارية الحكومية GAC.
- مبادئ اعتماد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (21كانون الثاني (يناير) 2020) المضمنة الآن في التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
- تعليقات GAC (في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019) على توصيات فريق مراجعة خدمة دليل التسجيل WHOIS الثانية
- نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في البيان الختامي الصادر في مونتريال باجتماع ICANN66 (في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) فيما يخص الإطار الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP والمطلب المؤقت بتوفير "وصول معقول" إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة. وتم تقديم متابعة على نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة فيما يخص تنفيذ سياسة اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي.
- ركزت التعليقات المبكرة للجنة الاستشارية العامة في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 19 تموز/يوليو 2019) على فهم اللجنة الاستشارية العامة لتعريفات العمل الرئيسية للعملية المعجّلة لوضع السياسات
- بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع مراكش (في 27 حزيران/يونيو 2019) بإلغاء نصيحة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع كوبي
- رد اللجنة الاستشارية العامة في (24 نيسان/أبريل 2019) على إخطار مجلس إدارة ICANN (في 8 آذار/مارس 2019) من حول منظمة دعم الأسماء العامة على توصيات سياسة المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات والذي اعتبرت فيه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC توصيات السياسة من المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP أساسًا كافيًا لمجتمع ICANN والتنظيم للمضي قدمًا، وأبرز المخاوف الخاصة بالسياسة العامة، والتي تشمل "المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة التي تحكم بيانات تسجيل gTLD [...] والتي لا تفي باحتياجات إنفاذ القانون والأمن السيبراني"
- ركزت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الختامي في اجتماع كوبي على هامش اجتماع ICANN64 (بتاريخ 14 آذار/مارس 2019) على ضمان الاستمرار المناسب للعمل في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتنفيذ سياسة المرحلة الأولى.
- بيان اللجنة الاستشارية العامة/ اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (13 آذار (مارس) 2019)
- مدخلات اللجنة الاستشارية العامة بشأنالتقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)
- مساهمة اللجنة الاستشارية العامة بشأن التقرير المبدئي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (21 كانون الأول (ديسمبر) 2018)

- ملاحظات GAC حول WHOIS وتشريع حماية البيانات (القسم 4.2) ومتابعة المشورة السابقة (القسم 6.2) في بيان برشلونة الختامي على هامش اجتماع ICANN63 (بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018) ورد مجلس إدارة ICANN في بطاقة تسجيل النتائج (بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2019)
- التعليقات المبدئية للجنة الاستشارية الحكومية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) على مسودة إطار لنموذج وصول موحد محتمل نشرتها ICANN في 20 آب (أغسطس) 2019.
- مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في بنما على هامش اجتماع ICANN62 (28 حزيران (يونيو) 2018)
- كانت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان على هامش اجتماع ICANN61 (15 آذار (مارس) 2018) موضوعًا لمشاورة غير رسمية بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN (8 أيار (مايو) 2018) والتي أدت إلى إصدار بطاقة سجل أداء مجلس الإدارة (11 أيار (مايو) 2018). وردًا على ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة أن يقرر اتخاذ إجراء بشأن مشورة كان يمكن أن يرفضها (17 أيار (مايو) 2018). أصدر مجلس إدارة ICANN بطاقة سجل أداء محدثة (30 أيار (مايو) 2018) كجزء من القرار الرسمي.
- تعقيباللجنة الاستشارية العامة (8 آذار (مارس) 2018) على النموذج المؤقت المقترح للامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تعليقات اللجنة الاستشارية العامة GAC (بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2018) على النماذج المؤقتة للامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR
- تم قبول مشورة GAC في بيان أبوظبي في ICANN60 (1 تشرين الثاني (نوفمبر\9 2017) وفقًا لبطاقة تسجيل النتائج الخاصة بمجلس إدارة ICANN (4 شباط (فبراير) 2018)
- مبادئ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS لـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

الوثائق المرجعية الرئيسية

- توثيق اللجنة الاستشارية العامة
  - ملاحظات موجزة لحوار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC / الرئيس التنفيذي (14 أيلول (سبتمبر) 2020) عقب خطاب رئيس ICANN التنفيذي إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية 10) GAC أيلول (سبتمبر) 2020) ردًا على بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
  - ملخص اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للتقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (7 شباط (فبراير) 2020)
  - ورقة مناقشة ندوة اللجنة الاستشارية العامة بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات الخاصة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (23 أيلول (سبتمبر) 2019)
- المراكز الحكومية
  - التعليق العام للمفوضية الأوروبية (17 نيسان (أبريل) 2019) والتوضيحات اللاحقة (3 مايو (أيار) 2019) بخصوص توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات
  - خطاب وزارة الخارجية الأميركية مساعد وزير التجارة لشؤون الاتصالات والإعلام https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/redl-to-chalaby-04apr19-en.pdf (4 نيسان (أبريل) 2019) واستجابة الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN (22نيسان (أبريل) 2019)

- الإسهام الفني للمفوضية الأوروبية بشأن نماذج نظام WHOIS المقترحة نيابةً عن الاتحاد الأوروبي وخطاب التعريف (7 شباط (فبراير) 2018)

- مراسلات هيئات حماية البيانات
  - رسالة من هيئة حماية البيانات البلجيكية (4 كانون الأول (ديسمبر) 2019)
  - رسالة من مجلس حماية البيانات الأوروبي (5 تموز (يوليو) 2018)
  - بيان مجلس حماية البيانات الأوروبي بشأن ICANN /WHOIS (27 أيار (مايو) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بالمادة 29 (11 نيسان (أبريل) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بموجب المادة 29 لدىICANN (6 كانون الأول (ديسمبر) 2017)

- السياسة الحالية ونتائج وضع السياسات المستمرة
  - التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (31 شباط (فبراير) 2020)
  - ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (26 آذار (مارس) 2020)
  - التقرير المبدئي للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020)
  - سياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام (20 أيار (مايو) 2019) التي تحل محل المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (17 أيار (مايو) 2018)
  - التقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)

- قرارات مجلس إدارة ICANN
  - بطاقة سجل أداء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 مايو (أيار) 2019)
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 17 أيار/مايو 2018) باعتماد المواصفة المؤقتة

- مؤسسة ICANN ومساهمة مجموعة الدراسة الفنية
  - دراسة ICANN بشأن التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في خدمات دليل بيانات تسجيل اسم النطاق (8 تموز (يوليو) 2020) التي أُعدت وفقًا للتوصية 17.2 من التقرير النهائي للمرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
  - استكشاف النموذج الموحد للوصول إلى بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام gTLD (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2019)، ورقة قُدِمت كأساس لسعي مؤسسة ICANN للحصول على توضيح من المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB فيما يخص امتثال النموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM للقانون العام لحماية البيانات GDPR
  - النموذج الفني للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة (30 نيسان (أبريل) 2019)

- المشورة القانونية المقدمة من Bird & Bird إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP خلال المرحلة 1 والمرحلة 2
  - الحالات المستخدمة من أجل أتمتة عملية الإفصاح (بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2020)
  - متابعة حول مبدأ الدقة والاعتباري مقابل الطبيعي (بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2020)
  - خيارات الموافقة لغرض جعل البيانات الشخصية عامة (بتاريخ 13 آذار/مارس 2020)

- أسئلة فيما يخص نظام للوصول/الإفصاح القياسي ("SSAD"، الخصوصية/البروكسي والبريد الإلكتروني المجهّل (4 شباط/فبراير 2020)
- المصالح المشروعة وتقديم الطلبات التلقائية و/أو عمليات الإفصاح (بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2019)
- الأساس القانوني للإفصاح لجهات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص جهة الضبط (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
- المسئولية والضمانات وجهة التحكم وجهة المعالجة (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
- الأساس القانون لنقل WHOIS الكثيفة (بتاريخ 8 آذار/مارس 2019)
- إدراج خانة "المدينة" في بيانات Whois المتاحة للجمهور (بتاريخ 13 شباط/فبراير 2019)
- معنى مبدأ الدقة بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR (بتاريخ 8 شباط/فبراير 2019)
- تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR على ICANN (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2019)
- المسئولية فيما يتصل بالتعريف الذاتي للمسجل باعتباره شخصًا طبيعيًا غير طبيعي (بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2019)
- تفسير قانون حماية البيانات العامة GDPR المادة 6(1)(ب) (23 كانون الثاني/يناير 2019)
- إشعار إلى جهات الاتصال الفنية (بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2019)

المزيد من المعلومات

صفحة مرجع مؤسسة ICANN بشأن قضايا حماية البيانات/الخصوصية
https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

عملية وضع السياسات العاجلة لدى GNSO بخصوص المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD
https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/gtld-registration-data-epdp

إدارة الوثائق

اجتماع	الاجتماع العام السنوي الافتراضي ICANN69، خلال الفترة من 13 إلى 22 تشرين الأول (أكتوبر) 2020
Title	مراجعة خدمة دليل التسجيل RDS/WHOIS وحماية البيانات
التوزيع	أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (قبل الاجتماع) وعامة الجمهور (بعد الاجتماع)
تاريخ التوزيع	الإصدار 2: 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2020